

المادة /١٠- تحل المادة /١٢٢/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم /٩٣٣٣/ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٧١ لتصبح وفق الآتي:
 - تحتفظ جميع أنواع التأمينات لدى مجلس الإدارة وتكون التأمينات المؤقتة ضماناً لجدية العرض والتأمينات النهائية لضمان تقديم المواد أو القيام بالأشغال وبجسب تنفيذ المقدم ولاقتطاع ضرائب التأمينات والمصاريف والتعميمات الناشئة عن العطل والضرر الذي يصيب الإدارة من جراء إخلال المتمد بتفويض التزامه، أما تأمينات الضمان الفنية فتحدد نسبتها ومنتهى بما يتناسب مع طبيعة الموارد المتعلقة بهما وبما يضمن حق الإدارة وعلى مسؤوليته مدير الإدارة، وتكون لاقتطاع المبلغ المطلوب بها من قبل الإدارة للتمريض عن الأخطار المشمولة بشروط الضمان الفنية قبل نهائية ملكتها إذا لم تجر تسويتها من قبل المتمد.

المادة /١١- يضاف إلى نهاية المادة /١٢٤/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم /٩٣٣٣/ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٧١ الآتي:
 - تعتبر اللجان المذكورة في هذه المادة مسؤولة عن أعمالها من الناحيتين المالية والمسلكية وعليها أن تراعى في إجراءاتها قانون العقود وهذا القرار وكل الأنظمة والتعليمات المالية النافذة ويحق لهذه اللجان طلب الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين وتكون لهم صفة استشارية.

المادة /١٢- تحل المادة /١٢٢/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم /٩٣٣٣/ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٧١ لتصبح وفق الآتي:
 - مع مراعاة أحكام المادة /١٢٦/ السابقة تطبق أحكام هذا القرار على جميع العقود والمناقصات التي يجري إبرامها وعلى المشتريات والمبيعات التي يجري تنفيذها من تاريخ نفاذ وتلغى جميع الأحكام المخالفة له. به تحدد نماذج الوثائق المنصوص عليها في هذا القرار ويتم التصفية للنفقات المخوذة لمختلف الحالات (عقود شراء مباشر- تنفيذ بالأمانة وغيرها) كما تحدد الأوزان الثبوتية المائدة لها وتدقيقها وصرفها وكيفية تأجيلها بتعليمات تصدر عن الإدارة المالية.

المادة /١٣- يلغى القرار الوزاري رقم /١٤٢٤/ تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٣

المادة /١٤- ينشر هذا القرار ويبلغ من تاريخ نفاذه.

ممشى في ١١ / ٤ / ٢٠٢٣ م

العقاد علي محمود عباس
 وزير الدفاع
 ديوان رئاسة مجلس الوزراء

نسخة إلى:
 - رئاسة مجلس الوزراء
 - وزارة المالية كإحدى الأقسام التي تشارك في اللجنة الرئيسية
 - مكتب التقدّم



الجمهورية العربية السورية
 وزارة الإدارة المحلية والجهة
 الرقم: ١٠٨٧/١٠٨٠/٢٠٢٣
 التاريخ: ١١/٥/٢٠٢٣

إلى كافة الوحدات الإدارية والأجهزة المحلية المرتبطة والجهات التابعة للاطلاع وإجراء المقتضى وفق مضمونه

الرقم ١٠٦٥/١٠/٥
 تاريخ ١٠/٥/٢٠٢٣

محافظ حمص
 المهندس نمر حبيب مخلوف
 بالتفويض أمين عام المحافظة تكليفاً
 م. شادي العلي

صورة إلى:
 - السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي.
 - أمين عام محافظة حمص
 - مديرية الخدمات الفنية للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
 - مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي حمص للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
 - مديرية مياه حمص للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
 - مديرية الحفص حمص للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
 - مديرية لبنة للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
 - مديرية سدح حماة للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
 - مديرية سدح حمص للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
 - مديرية سدح حماة للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
 - مديرية الرقابة الداخلية - مديرية الشؤون المالية - مديرية الشؤون الفنية - مديرية التنمية الإدارية.
 - مديرية القناة ومعدنية - لشرة على موقع المحافظة الإلكتروني - المكتب الصحفي - مديرية الشؤون القانونية: مع المرفقات.

قانونية
إدارة المشتريات

الجمهورية العربية السورية
وزارة الدفاع - الإدارة العامة

الإدارة المحلية والبيئة
الهندس حسين مخلوف

٢٠٨٤ / ١٧ / ١

وزير الدفاع

بناء على أحكام القانون رقم ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢

و على محضر اللجنة رقم ٢٠٨٣١٨ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢

و على مقتضيات المصلحة العامة.

يقرر ما يلي:

المادة /١/ - تضاف فقرة إلى المادة /١/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ١٩٣٣٣ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ لتصبح وفق الآتي:
- تلجأ الإدارة إلى طلب العروض للاحتياجات التي تتطلب دراسة قبية.

المادة /٢/ - يضاف بند إلى المادة /١٢/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ١٩٣٣٣ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ لتصبح وفق الآتي:
٩- عدم تحديد موعد لجلسة لفض العروض ع/ط طلب العروض عند الإعلان عنها.

المادة /٣/ - تعدل الفقرة /ب/ من المادة /١٤/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ١٩٣٣٣ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ لتصبح وفق الآتي:
ب- يمكن للمرضين أن يُضمتوا عروضهم شروطاً خاصة دون التقيد بما ورد في دفتر الشروط القانونية والمالية فقط دون أي تعديل بدفاتر الشروط الفنية وفي هذه الحالة تعمل لجنة المناقصات على إدراج هذه الشروط بعد الاتفاق عليها مع العرضين في صلب مواد العقد وتعبر الشروط المخالفة المدرجة في هذا العقد معتلة دعماً للشروط المبينة في دفتر الشروط القانونية والمالية المرفقة به.

المادة /٤/ - تعدل المادة /٣٠/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ١٩٣٣٣ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ لتصبح وفق الآتي:
- مع مراعاة أحكام المادة /٢٨/ من هذا القرار:

أ- تستثنى الاتفاقيات والعقود المبرمة ذات الطبيعة العسكرية على مستوى الحكومات من أحكام هذا الباب.
ب- لا تخضع العقود الموقعة مع حكومات أو جيوش أجنبية أو دوائر التابعة لها إلى أية ضريبة أو رسم مهما كان نوده سواء جرى توقيعها في الجمهورية العربية السورية أو في خارجها.

المادة /٥/ - تعدل الفقرة /ط/ من المادة /٦٩/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ١٩٣٣٣ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ لتصبح وفق الآتي:
ط- إجراء الفحوص المضربية والتحليل وسواها من الأعمال اللازمة لتعبئة الأمتلاد وخاصة لاختبارات الأداء والتقييمات وغيرها وتقع كافة النفقات المترتبة على ذلك على عاتق المتعهد.

المادة /٦/ - تعدل الفقرتان /ب/ - ج/ من المادة /٢٦/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ١٩٣٣٣ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ لتصبحا وفق الفقرة الآتي:

قانونية
م.م. المصطفى حوريس

الجمهورية العربية السورية
وزارة الدفاع - الإدارة العامة

وزير الإدارة المحلية والبيئة
المهندس حسين مخلوف

القرار الوزاري رقم ١٣٧٩٢ / ٥٤

٢٠٨٤ / ٧ / ١٧

وزير الدفاع

بناء على أحكام القانون، رقم ٢ / لعام ٢٠٢٢.

وعلى محضر اللجنة رقم ٢٠٨٣١٨ / ٢٠٢٢ / ٣ / ٢٨ تاريخ

وعلى مقتضيات المصلحة العامة.

يقرر ما يلي:

- المادة ١/ - تضاف فقرة إلى المادة ١/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣ / تاريخ ٢٠٢٢ / ٧ / ٧٤ لتصبح وفق الآتي:
- ١- تلجأ الإدارة إلى طلب العروض للاحتياجات التي تتطلب دراسة فنية.
- المادة ٢/ - يضاف بحد إلى المادة ١٢/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣ / تاريخ ٢٠٢٢ / ٧ / ٧٤ لتصبح وفق الآتي:
- ١- عدم تحديد موعد لجملة فض العروض ع/ط طلب العروض عند الإعلان عنها.
- المادة ٣/ - تحل الفقرة ب/ من المادة ١٤/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣ / تاريخ ٢٠٢٢ / ٧ / ٧٤ لتصبح وفق الآتي:
- ب- يمكن للعارضين أن يضمنوا عروضهم شروطاً خاصة دون التقيد بما ورد في دفتر الشروط القانونية والمالية فقط دون أي تعديل يفتقر الشروط الفنية وفي هذه الحالة تعمل لجنة المناقصات على إدراج هذه الشروط بعد الاتفاق عليها مع العارضين في صلب مواد العقد وتعتبر الشروط المخالفة المدرجة في هذا العقد معجلة حكماً للشروط المبينة في دفتر الشروط القانونية والمالية المرفقة به.
- المادة ٤/ - تحل المادة ٣٠/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣ / تاريخ ٢٠٢٢ / ٧ / ٧٤ لتصبح وفق الآتي:
- مع مراعاة أحكام المادة ٢٨/ من هذا القرار:
- أ- تستثنى الاتفاقيات والعقود المبرمة ذات الطبيعة العسكرية على مستوى الحكومات من أحكام هذا الباب.
- ب- لا تخضع العقود الموقعة مع حكومات أو جيوش أجنبية أو الدوائر التابعة لها إلى أية ضريبة أو رسم مهما كان نوعه سواء جرى توقيعها في الجمهورية العربية السورية أو في خارجها.
- المادة ٥/ - تحل الفقرة ط/ من المادة ٦٩/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣ / تاريخ ٢٠٢٢ / ٧ / ٧٤ لتصبح وفق الآتي:
- ط- إجراء النحوص المخبرية والتحليل وسواها من الأعمال اللازمة لتفعيل الاستلام وخصاً اختبارات الأداء والتقييمات وغيرها وتقع كافة النفقات المترتبة على ذلك على عاتق المتعهد.
- المادة ٦/ - تحل الفقرتان ب/ - ج/ من المادة ٧٦/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣ / تاريخ ٢٠٢٢ / ٧ / ٧٤ لتصبحا وفق الفقرة الآتي:

المادة ١٢٢/ - تعدل المادة ١٢٢/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣/ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٧٤ لتصبح وفق الآتي:

وتحفظ جميع أنواع التأمينات لدى محاسب الإدارة وتكون التأمينات المؤقتة ضماناً لجدية العرض والتأمينات النهائية لضمان تقديم المواد أو القيام بالأشغال وحسن تنفيذ العقد ولاقتطاع غرامات التأخير والمصاريف والتعويضات الناشئة عن العطل والضرر الذي يصيب الإدارة من جراء إخلال المتعهد بتنفيذ التزامه، أما تأمينات الضمقة الفنية فتحدد نسبتها ومكنتها بما يتناسب مع طبيعة المواد المتعاقد عليها وبما يضمن حق الإدارة وعلى مسؤولية مدير الإدارة، وتكون لاقتطاع المبالغ المطالب بها من قبل الإدارة للتعويض عن الأعطال المشمولة بشروط الضمان الفنية قبل نهاية وقتها إذا لم تجر تسويتها من قبل المتعهد.

المادة ١١٠/ - يضاف الى نهاية المادة ١٢٤/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣/ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٨٠ الآتي:

- تعتبر للجان المذكورة في هذه المادة مسؤولة عن أعمالها من الناحيتين المالية والممتلكية وعليها ان تراعي في إجراءاتها قانون العقود وهذا القرار وكل الأنظمة والتعليمات المالية النافذة ويحق لهذه اللجان طلب الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين وتكون لهم صفة استشارية.

المادة ١٢٠/ - تعدل المادة ١٢٧/ من دفتر الشروط العامة والتعليمات التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٩٣٣٣/ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٧٤ لتصبح وفق الآتي:

أ- مع مراعاة أحكام المادة ١٢٦/ السابقة تطبق أحكام هذا القرار على جميع العقود والمناقصات التي يجري إبرامها وعلى المشتريات والمبيعات التي يجري تنفيذها من تاريخ نفاذه وتلغى جميع الأحكام المخالفة له.
ب- تحدد نماذج الوثائق المنصوص عليها في هذا القرار ويتم التصفية للنفقات المعقودة لمختلف الحالات (عقود - شراء مباشر - تنفيذ بالأمانة وغيرها) كما تحدد الأوزاق الثبوتية العائدة لها وتدقيقها وصرفها وكيفية تكييفها بتعليمات تصدر عن الإدارة المالية.

المادة ١٣٠/ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٤٣٣/ تاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣.

المادة ١٤٠/ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه.
ممشق في ١١ / ٤ / ٢٠٢٣ م.

الصادق على محمود عباس
وزير الدفاع



هيوان رئاسة مجلس الوزراء
التاريخ: ٢٠٢٣/٤/١١
٧١٩٦ / ٢٧٩٤

محمود عباس

- نسخة الجوز
- رئاسة مجلس الوزراء.
 - وزارة المالية بمرجى الاطلاع واسل على نقله في الجريدة الرسمية.
 - مكتب القائد العام.
 - مكتب نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة - وزير الدفاع.
 - مكتب نائب وزير الدفاع.
 - مكتب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة.
 - الإدارة المالية: لتعميمه من قبله لمن يلزم.
 - شعبة المخابرات.
 - مكتب تأمين الجيش.
 - المدريات والمؤسسات المرتبطة بوزارة الدفاع.
 - مديرية الشؤون المالية.
 - دائرة العقود.